واقع تسعيرة الكهرباء في الجزائر: دراسة مقارنة مع مصر وفرنسا

بن عطاء أمال* ، جلطي سمير **

الإرسال: 2021/09/20
القبول: 2022/02/06
النشر: 2022/05/09

ملخص : *تهدف هذه الورقة إلى دراسة التسعيرة العمومية للكهرباء في الجزائر، ذاتيتها ومكانتها من المنافسة. بمعنى أدق، تحديد درجة تحرير هذه الأخيرة ومدى اقتراب الدولة من تكوين سوق تنافسية بدلا من سوق محتكرة طبيعيا. من أجل ذلك، قمنا بدراسة مقارنة للتسعيرة العمومية للكهرباء في الجزائر مع دولة مصر، التي انطلقت تقريبا من نفس نمط التسعيرة. واخترنا فرنسا كنموذج حر يعتمد على المنافسة ليتسنى لنا تقدير الفجوة بين الدول الثلاث. وإمكانية تكييف هذا النموذج على واقع السوق الداخلي للكهرباء في الجزائر. قمنا بتقسيم الدراسة لأربعة أجزاء، الأول نظري يتضمن دراسة للسلع العمومية بشكل عام ونماذج تسعيرها، الثاني يتضمن الدراسات السابقة، الثالث يضم كل ما يتعلق بتسعيرات الكهرباء وتطورها، أما الجزء الأخير فيشمل دراسة مقارنة لها مع كل من مصر وفرنسا. بين التحليل أن رغم فتح السوق على المنافسة والجهود المبذولة، فهي لا تعكس التكاليف الحقيقية للإنتاج نتيجة لدعم الدولة للقطاع، على عكس دولة مصر التي تتخذ استراتيجية الزيادة التدريجية للأسعار لرفع الدعم وتحرير السوق وفرنسا التي هي في ظل سوق حرة تعرض الكهرباء كأي سلعة.*

الكلمات المفتاحية : *تسعيرة الكهرباء، المنافسة، الاحتكار الطبيعي، الجزائر، مصر، فرنسا.*

The reality of electricity pricing in Algeria : a comparative study with Egypt and France

Abstract: *The aim of this paper is to analyse the public pricing of electricity in Algeria, its subjectivity and its competitivity. More precisely, the objective is to determine the degree of liberalization and the extent to which the state approaches the formation of a competitive market instead of a natural monopolistic market. In practice, a comparative study of public electricity pricing in Algeria, Egypt, which started almost from the same situation, and France as free model has been conducted. The purpose is to estimate the gap between the three countries and the possibility of adapting this last model to the reality of the internal electricity market in Algeria. First, the theoretical side is presented with a focus on public goods and their pricing models. Second, the methodologies and the results of the empirical studies are gathered. Third, the reality of electricity pricing and its development in Algeria is explored. The last part includes a comparative study with Egypt and*

* طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر، الجزائر، benattaamell@gmail.com..... (المؤلف المرسل)

** أستاذ محاضر "أ"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر، الجزائر، samirdjelti@univ-mascara.dz

France. The analysis showed that despite opening the market to competition and the public efforts, the electricity pricing in Algeria still far from the real costs of production because of the state's support, unlike Egypt, which adopts a strategy of gradual price increase to liberalize the market, and France, with a free market.

Keywords : *Electricity pricing, Competition, Monopole, Algeria, Egypt and France.*

1. مقدمة :

نظريا، ظهرت السلعة العمومية كسلعة تستأثر الدولة إنتاجها وتوزيعها لتتحصل مقابلها على إيرادات تتمثل في الأسعار إذا كانت الدولة في وضعية المنافسة، أو تسعيرات إذا كانت في وضعية احتكار طبيعي. وبصورة أدق، تحتكر الدولة المشروعات التي تتطلب أموالا كبيرة لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها أو تتصف بخطورة معينة أو لأنها لا تكون مربحة بالقدر الذي يحفز القطاع الخاص على استثمار أمواله بها، أو أنها من القطاعات الأساسية التي ترى ضرورة ملكيتها وادارتها لها بغية ضمان استمرار الخدمة وتقديمها بأثمان منخفضة، وكونها غير مربحة للقطاع الخاص، لا يعني انها غير مربحة للقطاع العام، بل هناك طرق غير مباشرة توازن من خلالها الميزانية العمومية.

أصبحت الكهرباء سلعة ضرورية تدخل ضمن أساسيات حياة الافراد التي لا يمكن الاستغناء عنها، حيث تعتبر أيضا لازمة لإنتاج ضرورياتهم من مشرب، مأكل وملبس. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في توليد الطاقة الكهربائية يستلزم رؤوس أموال طائلة، يد عاملة كفئة وتكنلوجيا متطورة. لذا تعد تسعيرة الكهرباء من بين التسعيرات العمومية ذات الأهمية القصوى نظرا لتعلقها بكل القطاعات الاقتصادية والتي لا تنفك تعتمد على الطاقة. هاته الميزات تجعل من تسيير الكهرباء داخل الدولة من بين المسائل الحساسة التي لابد من دراستها دراسة دقيقة حتى يتسنى لها الفصل في ميكانيزمات التسيير التي تأخذ بعين الاعتبار أولويات الدولة، رفاهية الاشخاص، الأهداف الاقتصادية...إلخ.

وقد تطور هذا القطاع بتزايد الاستثمارات العالمية الخاصة به ليتجاوز 718 مليار دولار أمريكي سنة 2016 وفقا لتقارير وكالة الطاقة الدولية، كما تجاوز الإنفاق العالمي ولأول مرة إجمالي الإنفاق على الموارد الطاقوية الأخرى مجتمعة، مما أتاح خيارات أكثر تنوعا لتوليد الطاقة سواء في المنطقة العربية أو في العالم خاصة مع الاهتمام المتزايد بالطاقات المتجددة لمواجهة الطلب المتنامي على الكهرباء في العالم.

حسب التجارب الدولية، فالكهرباء سلعة يمكن أن تقدمها الدولة لضمان وصولها إلى جميع المواطنين بمقابلات معتدلة كما يمكن أن يعرضها القطاع الخاص وفق ضوابط معينة. في هذا الإطار، تسعى الدولة الجزائرية إلى الانتقال من مفهوم التسعيرة العمومية إلى مفهوم السعر بتحرير سوق الكهرباء مواكبة لمتطلبات المنافسة التي تم فرضها من طرف صندوق النقد الدولي، وتسطير استراتيجية للتحول إليها تدريجيا.

اعتمادا على أهمية الاستثمار في توليد الطاقة الكهربائية، ضرورة الكهرباء لحياة الافراد، ضرورته لكل الاستثمارات في جميع القطاعات الاقتصادية، تصبح إشكالية التسعيرة العمومية للكهرباء في الجزائر جديرة بالدراسة، نصوغها كالتالي:

ما واقع التسعيرة العمومية للكهرباء في الجزائر، ما موقعها من الاحتكار والمنافسة وما دوافع تبنيها من طرف الدولة؟

فرضيات الدراسة نطرحها على شكل إجابات مؤقتة عن الاشكالية كالتالي:

1- تسعيرة الكهرباء لا تزال منفصلة عن تكاليف الإنتاج وتخضع للتوجهات الاجتماعية للدولة.
2- تسعيرة الكهرباء في تطور مستمر يهدف لانفتاحها على المنافسة.
3- خدمة الكهرباء محتكرة من قبل الدولة من أجل تحقيق رفاهية الافراد والوصول لأهداف اقتصادية مسطرة.

ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية، قمنا، أولا، بعرض الادبيات النظرية التي تطرقت للتسعيرة العمومية بصفة عامة. ثانيا، تعرضنا للدراسات السابقة التي تناولت موضوع التسعيرة العمومية عموما وتسعيرة الكهرباء على وجه الخصوص. الجزء الثالث خصصناه للتسعيرة الكهربائية في الجزائر وختمنا هذا البحث بدراسة مقارنة بين دولة مصر والتي تتميز بمواصفات مماثلة للجزائر ودولة فرنسا التي تتبع منهجية تسعيرة للكهرباء مدروسة ومتوازنة.

2. أدبيات التسعيرة العمومية

لطالما سادت فكرة مجانية الخدمات العمومية قديما كوسيلة لضمان المساواة بين الأفراد خاصة مع مؤسسي القانون الاداري Maurice Hauriou (1933) وGaston Jèze (1926)، فحسب Léon Duguit (1926) تتضمن الخدمة العمومية فكرة التضامن الاجتماعي، إلى أن تم التخلي عن هذه الفكرة فذهب Robert Hertzog (1972) في أطروحته لنيل شهادة الدكتوراه حول مجانية أو عدم مجانية الخدمات العمومية ليصل إلى حل وسط وهو المجانية المحدودة أي مجانية بعض الخدمات العمومية وفرض مقابل على البعض الآخر (Encaoua,D. Moreaux,M، 1987، ص 9).

ويتمثل هذا المقابل في التسعيرة العمومية التي تتحصل عليها الدولة بمناسبة قيامها بنشاط تجاري أو صناعي، وبالتالي فهي ثمن السلع والخدمات التي تنتجها وتبيعها المؤسسات العامة الصناعية والتجارية، تمييزا لها عن الثمن الخاص الذي تحصل عليه المؤسسات الخاصة نظير بيعها لمنتجاتها من السلع والخدمات. كما يوجد من يطلق عليها مصطلح الثمن العام public price ومثالها ثمن تذكرة النقل العام بالحافلات أو بالسكك الحديدية، ثمن المياه، الكهرباء، الغاز وغيرها (حجازي، 2000، ص ص 25-26).

وبالتالي تتعلق التسعيرة العمومية بمفهومي السلع العمومية والخدمات العمومية، حيث هناك معارضة نظرية بينهما ناتجة عن الجدل بين نظرية التبادل الطوعي ونظرية القيد، حيث تقوم النظرية الأولى (ويكسيل 1896، ليندال 1919) على فكرة السلعة العمومية التي تعرض من طرف الدولة لمواجهة طلب الأفراد في سوق حرة مقابل مبلغ يسمى السعر(المنافسة)، وعلى العكس فالنظرية الثانية (Barrère، 1968) تتجاوز فكرة التقاء العرض والطلب لوضع الدولة فوق قرارات السوق (احتكار طبيعي) فتفرض تسعيرات وهي نظرية خدمة عمومية.

قد برزت فكرة السلع العمومية مع مقال Paul Samuelson حول « The Pure Theory of Public Expenditure» سنة 1954 والذي فرق فيه بين السلع ذات الاستهلاك الخاص القابلة للتجزئة والسلع ذات الاستهلاك الجماعي غير القابلة للتجزئة، ومن ثمة تم تحديد خصائصها الكلاسيكية من عدم التنافس وعدم الاقصاء (Devedjian et al، 2016، ص 9).

تتمثل خاصية عدم التنافس في الاستهلاك بأن استهلاك الفرد لها لا يمنع تمتع شخص آخر بها في نفس الوقت عكس السلعة الخاصة، ويمكن أن نصفه بمفهوم الاستخدام المشترك «Joint use» إذ يمكن للعديد من الأفراد التمتع

بعروض الألعاب النارية في نفس الوقت، ودخول شخص إضافي للمشاهدة لا ينقص من قدرة الآخرين على المشاهدة، أما فيما يخص خاصية عدم الإقصاء فهي عدم إمكانية استبعاد أو استثناء أفراد من التمتع باستهلاكها ما لم يدفعوا ثمنها حيث تعد سلعة الدفاع الوطنية سلعة عمومية غير مـُقصية تماما للأشخاص فلا يوجد من يدفع للاستفادة من الأمن، فهي متاحة للجميع (Donijo، 2005، ص ص 175-182).

حيث نجد عدة نماذج لتحديد التسعيرة العمومية هي كالتالي:

2. 1. التسعير وفق التكلفة الحدية

يسمى هذا التسعير بالسياسة من الدرجة الأولى، والتي درسها كل من Depuit (1849)، Vickrey (1948) وBoiteux (1949)، كما يعد مبدأ المؤسسات الخاصة في سوق المنافسة من خلال أخذ التكلفة الفعلية لآخر وحدة مباعة كسعر بيع (التكلفة الحدية) (Béraud، 2005، ص ص 13-14). هذا التسعير قد يؤدي إلى خسائر نتيجة عدم قابلية السلع العمومية للتجزئة ووجود تكاليف ثابتة، فلا يمكن تطبيقه في الاحتكارات الطبيعية ذات العوائد المتزايدة لأن التكلفة المتوسطة تبقى دائما أعلى من التكلفة الحدية ولا يصل المحتكر إلى أدنى تكلفة وحدوية، وجزء من التكاليف الثابتة لا يمكن تعويضه بسبب القيمة المرتفعة للاستثمارات الضرورية لإنتاج هذه السلع، مما ينتج عنه خسائر حيث التكلفة الحدية الخاصة أعلى من التكلفة الحدية الاجتماعية لا بد من سدها بإعانات (Semedo، 2001، ص 42).

2. 2. التسعير حسب التكلفة المتوسطة

تسمى السياسة من الدرجة الثانية (politique de second rang) وهي تتعلق بفكرة المساواة حيث تقسم تكلفة الانتاج بالتساوي على المستعملين، وتحدد التسعيرة المطلوبة من طرف المنتج العمومي بطريقة تجعل الربح على المدى الطويل معدوما، لكن لهذه التسعيرة ثلاث سلبيات (Abécassis,P. Btifoulier,P et Zeghni,S، 1996، ص 94):

- انعدام الربح لا يحفز المنتج على تقليل تكاليفه لأن انخفاض التكاليف المتوسطة يعني انخفاض الأسعار.
- توحيد السعر لا يسمح المستهلك بالتفريق بين فترات الازدحام وسيستهلك السلعة في أي وقت مما ينتج عنه إفراط في إنتاج السلعة.
- لا يحقق هذا التسعير العدالة الاجتماعية فمثلا سعر حضانة الطفل الوحيد لعائلة ذات دخل مرتفع هي نفسها بالنسبة للطفل الثالث لعائلة ذات دخل منخفض.

2. 3. قاعدة Ramsey-Boiteux في حالة الاحتكار الطبيعي العمومي

يتم اللجوء لقاعدة Ramsey-Boiteux في حالة الاحتكار العمومي لتحقيق توازن الميزانية، والهدف منها هو تحديد كيفية الزيادة في الأسعار عن التكلفة الحدية مع أقل اختلالات ممكنة (Boyer, Moreaux, et Truchon ، 2003، ص 2)، وهذه القاعدة تركز على تطبيق حقيقة الأسعار أي لابد من هامش سعر -تكلفة حدية يساوي لمقدار معين (التسعير بسعر يفوق التكلفة الحدية) ليكون الطلب مرنا (Courbis، 1972، ص 19). يمكن أن يقودنا مبدأ ضرورة احترام العدالة الاجتماعية والمساواة يقودنا إلى أنظمة تسعير أخرى، وأبسطها التسعير وفق القيمة الاستعمالية أو حسب الدخل، كتطبيق تسعيرة أعلى للنقل المدرسي على العائلات المرتاحة مما يسمح بتعويض التخفيضات التي تستفيد منها العائلات ذات الدخل الضعيف، كما يمكن التسعير وفق المستوى الاجتماعي أو الانتماء

إلى الجماعة المنتجة كما هو الحال بالنسبة للمسابح والنشاطات الرياضية البلدية والتي غالبا ما تطبق تسعيرة مخفضة لسكان البلدية (Abécassis,Btifoulier et Zeghni ، 1996، ص 96).

3. الدراسات السابقة

دراسة Bonbright (1961) حول أساسيات تسعيرة الخدمة العمومية، والتي وضحت مبادئ التسعيرة العمومية (إشباع المستهلك من خلال بساطتها، عقلانيتها وقابليتها للتطبيق، الاستقرار، الفعالية الاقتصادية بتضمنها كل التكاليف، العدالة وعدم التمييز غير المبرر) وطريقة تسيير مرفق الخدمات العمومية مع ضرورة وجود ضوابط لذلك، تم مراجعة هذه المبادئ في طبعته الثانية سنة 1988 مع كل من Danielsen وKamerschen لتتوسع أكثر، حيث تعد هذه الدراسة الأساس النظري للتسعير العمومي الموجه للسياسات الاقتصادية العمومية.

بحث Sarhan, A (1991) حول العدالة والفعالية في تسعير الكهرباء: حالة مصر، التي حلل فيها تسعير الكهرباء في القطاع السكني في مصر ووضح سياسة التسعيرة الحكومية التي لا تعكس التكاليف الاقتصادية الحقيقية رغم الزيادات المتتالية في السنوات القليلة الماضية، مع ضرورة وجود هيكل جديد للتسعيرة تسمح أكثر بالكفاءة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، كما تم عدة هياكل بديلة لتسعيرة القطاع السكني بناء على شروط أولية والتي تساعد في منهجية تقدير وتقييم تنفيذ أي هيكل للتسعيرة يستخدمه متخذي القرار لبناء تسعيرة مستقبلية.

دراسة Percebois, J (2003) حول الانفتاح على المنافسة وضبط الصناعات الشبكية: حالة الغاز والكهرباء، الذي وصل فيها إلى أن عملية تحرير سوق الكهرباء تغير من تكوين الأسعار، فبعدما كان سابقا وفق نظام متكامل أصبح هناك ثلاث مفاهيم للسعر: أسعار الأسواق الآنية، الدفع للدخول لشبكة النقل، سعر المستهلك النهائي، مع الإشارة إلى الإجراءات التنظيمية لتسيير قوى السوق ومهام المرفق العمومي كمقدم لخدمة عمومية.

مقال Sapir, J (2004) حول الاحتكارات الطبيعية: مشاكل التعريف والرقابة، الذي درس الأسس النظرية للاحتكار الطبيعي لإظهار ضرورة وجوده في المجالات التي تعجز المنافسة عن تغطيتها من خلال قطاع الكهرباء، مشيرا إلى عنصر الرقابة بنوعيها للسير الأمثل للاحتكار.

كما قام Angelier, J, P (2005) ببحث حول الكهرباء والغاز الطبيعي: من احتكار عمومي إلى منافسة منظمة، والتي تناول فيها دراسة تاريخية وتحليلية لقطاع الكهرباء والغاز في فرنسا والدول الأوربية، فأبرز مراحل الانتقال من سوق محتكرة بعد حملة التأميمات التي قامت بها الدول قبلا إلى سوق حرة تخضع لقانون العرض والطلب، مع وجود هيئة مسؤولة لضبط آليات هذا السوق وحمايته من التجاوزات، مع توضيح السياسات المنتهجة في هذا الإطار ونتائجها آنذاك.

وتطرق Boiteux, M (2006) إلى تسعيرة الكهرباء من خلال مقاله حول الكهرباء بين المنافسة والاحتكار، التي تضمنت جدوى المنافسة في قطاع الكهرباء من الإنتاج إلى التوزيع من خلال منهج تحليلي يعالج فيه أولا تنظيم المنافسة وضبط الاحتكارات، ثم يقترح حلول لمشاكل سوق الكهرباء، ليصل أخيرا إلى ضرورة وجود ضوابط تفرضها الدولة للحفاظ على نظام السوق وحمايته من التجاوزات التعسفية.

دراسة Robert, M (2005) حول أثر تسعير الكهرباء على سعر السوق للقطاع السكني: تطبيق على مقاطعة الكيبك، حيث قامت بحساب مرونة الطلب السعرية للكهرباء من خلال نموذج Stone، وبعدها وضحت الطابع التصاعدي لتسعيرة الكهرباء الحالية في الكيبك من خلال ثلاث محاور: استهلاك الكهرباء يرتفع مع الدخل، جزء

الدخل المخصص لشراء الكهرباء ينخفض مع الدخل والسعر المتوسط الوحدوي للكهرباء ينخفض مع الاستهلاك، ليصل بواسطة المرونات السعرية المحسوبة إلى أثر ارتفاع التسعيرات على القطاع السكني بحساب فائض يصل إلى 1.8مليار دولار ناتجة عن رفع التسعيرات.

بحث Yacef, M, A et al (2008) حول المنافسة في صناعات الكهرباء في الجزائر، في مجلة توازنات الصادرة عن لجنة ضبط الكهرباء والغاز في الجزائر، والتي وضحت خصائص سوق الكهرباء الحرة والخطوات الواجب اتباعها لتحريره، لكنه قدم توضيحا نظريا فقط دون التطرق للجاني التطبيقي والواقعي، مع إهمال لفكرة درجة تحرير السوق الحالية للكهرباء وكيفية تحديد التسعيرة العمومية من قبل سلطة الضبط.

أعمال Streimikiene, D وآخرون (2013) حول أثار تحرير السوق على أسعار الكهرباء، حيث بينت الدراسة أن أثر تحرير سوق الكهرباء على الاسعار ليس بالضرورة خفضها وإنما نجدها قد ارتفعت في بعض الدول، كما أن العلاقة بين تحرير السوق والأسعار معقدة وتناظرية، وقد تناولت الدراسة أثره على سياسات الاتحاد الأوربي وتحقيق الأهداف الاقتصادية القائمة على الركائز الثلاث: التنافسية، البيئة المستدامة، أمن إمدادات الطاقة.

بحث Mohamed Yousri, D (2016) حول سوق الكهرباء المصري: تصميم نظام تسعير حذر لأحمال الذروة، التي تتناول مشكلة تحديد الأسعار بشكل أقلمن التكلفة الاقتصادية الحقيقية لإنتاجها وعرضها من خلال الإعانات التي تشجع إهدار الطاقة، وزيادة تقلبات الطلب من خلال تحليل سوق الكهرباء المصري، مع مناقشة نظام تسعير وفق فترات الذروة الذي يمكن من تحويل ذوي الدخل المنخفض استهلاكهم من فترات الذروة لخارجها مما يجنبنا التبذير في الطاقة دون الحاجة لتوسيع سعتها بـ 2000 إلى 3000 ميجاواط مع توفير إضافي لقدرة الشبكة.

مداخلة Dominique, J (2016) في المؤتمر المنظم من قبل اقتصاديي الطاقة بالتعاون مع المركز الجيوسياسي للطاقة والموارد الأولية ومنبر الحوكمة والضبط والمنبر الأوربي لأسواق الكهرباء حول تسعير الشبكات الكهربائية، والتي تضمنت مجالات تطور تسعيرة الكهرباء المنظمة في فرنسا، حيث وضح فيها عناصر هذه التسعيرة، معاييرها ومراحل تطورها، ليصل إلى مفهوم عام لتسعيرة الكهرباء في فرنسا وطرق ضبطها.

دراسة الاتحاد العربي للكهرباء للتسعيرات الكهربائية في الوطن العربي (2018)، والتي تضمنت التسعيرات الكهربائية المعمول بها وقت إصدار الدراسة مع مقارنة مرجعية بينها على أساس قيم استهلاك معينة من الفئات المتشابهة والمعمول بها في جميع الدول العربية: استهلاك منزلي، استهلاك تجاري، استهلاك صناعي واستهلاك زراعي، وتهدف الدراسة إلى إتاحة الفرصة أمام الباحثين، صناع القرار، هيئات تنظيم قطاع الكهرباء والشركات الاستشارية العربية والأجنبية من الإطلاع على التسعيرات الكهربائية المعمول بها في مختلف البلدان العربية وتمكينهم من معرفة أوجه التشابه والاختلاف في تحديد وتصنيف فئات التسعيرات في كل بلد.

تقرير مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية حول تحرير قطاع الكهرباء في جمهورية مصر العربية (2020)، والذي وضح الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة للنهوض بالقطاع وتحريره وكذا السياسات المنتهجة لذلك في إطار استراتيجية رفع الدعم من خلال الزيادة التدريجية في مستويات التسعيرة العمومية وتقريبها من التكاليف الحقيقة لها، دون التماس درجة تحرير سوق الكهرباء المصري وموقعته.

4. التسعيرة العمومية للكهرباء في الجزائر

تتمثل تسعيرة الكهرباء عموما في كثير حدود يتكون من حد ثابت (الاتاوة الثابتة)، حد متعلق بالقوة وحد متعلق بالطاقة، فالقوة هي معدل نقل الكهرباء المقاس في أي لحظة ما بالميجاواط، أما الطاقة فهي الكهرباء المتدفقة عبر نقطة مقاسة لفترة زمنية معينة بالميجاواط في الساعة (Infoelec، 2016)، حيث تتحدد تسعيرات الكهرباء حسب القرار رقم D/22-15/CD الصادر في 29 ديسمبر 2015 عن لجنة ضبط الكهرباء والغاز المتعلق بتحديد تسعيرة كل من الكهرباء والغاز، الصادر طبقا للقانون رقم 01/02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المنظم للقطاع.

وحسب المادة 41 من المرسوم التنفيذي رقم 182/05 المتعلق بضبط التسعيرات وتعويض نشاطات نقل، توزيع والمتاجرة بالكهرباء والغاز، تتمثل الإتاوة الثابتة في مصاريف التسيير، أما القوة فتنقسم إلى القوة المتاحة أو الموضوعة تحت التصرف **PMD أي** القوة التي يخزنها الموزع (سونلغاز) حسب طلب الربط بالشبكة الذي قدمه الزبون وفق حاجاته الحقيقية ويعبر عنها بالكيلو واط، والقوة القصوى المسجلة **PMA** وهي أقصى قوة مقاسة في أوقات منتظمة في الشهر، تحث الزبون على توسيع استهلاكه وتجنب الاستهلاك في أوقات الذروة.

أما الجزء المتعلق بالطاقة فيتضمن الطاقة الفعالة التي تعبر عما تم استهلاكه من الكهرباء حسب الفترات التسعيرية في اليوم، والطاقة التفاعلية التي تتمثل في طاقة مهدورة يولدها التيار في خطوط نقل الكهرباء عند توزيع الكهرباء تقلل من فاعلية الشبكة، ومن الأحسن للزبون استهلاك تفاعلي لا يتجاوز 50% من الطاقة النشطة، فإذا تجاوزها يحسب له كخصم أما إذا كان دونها فإنه يحسب كعلاوة.

وتصنف تسعيرات الكهرباء في الجزائر وفق القرار رقم D/22-15/CD الصادر في 29 ديسمبر 2015 حسب مستوى الجهد أو الضغط المربوط به الزبون إلى ضغط مرتفع الصنف B، ضغط مرتفع الصنف A وضغط منخفض، وحسب فترات التسعير ساعات الذروة (من الساعة 17:00 إلى الساعة 21:00)، الساعات الكاملة (من الساعة 06:00 إلى الساعة 17:00 ومن الساعة 21:00 إلى الساعة 22:30)، الساعات الليلية (من الساعة 22:00 إلى الساعة 06:00)، خارج ساعات الذروة والمراكز الوحدوية.

يتمثل زبائن الضغط العالي المجموعة (HTB) B في مستهلكي ضغط KV60، 220 KV أو 400 KV وقوة أكبر من 15000 KW (أصحاب الصناعات الكبرى)، حيث يمكنهم الاختيار بين تسعيرتين: التسعيرة الثلاثية (التسعيرة 31: ساعات الذروة – الكاملة –الليلية) والتسعيرة البسيطة (التسعيرة 32: مركز وحيد) حسب نوع الاستهلاك بمساعدة المكلف بالزبائن لمديرية التوزيع لشركة التوزيع التابع لها.

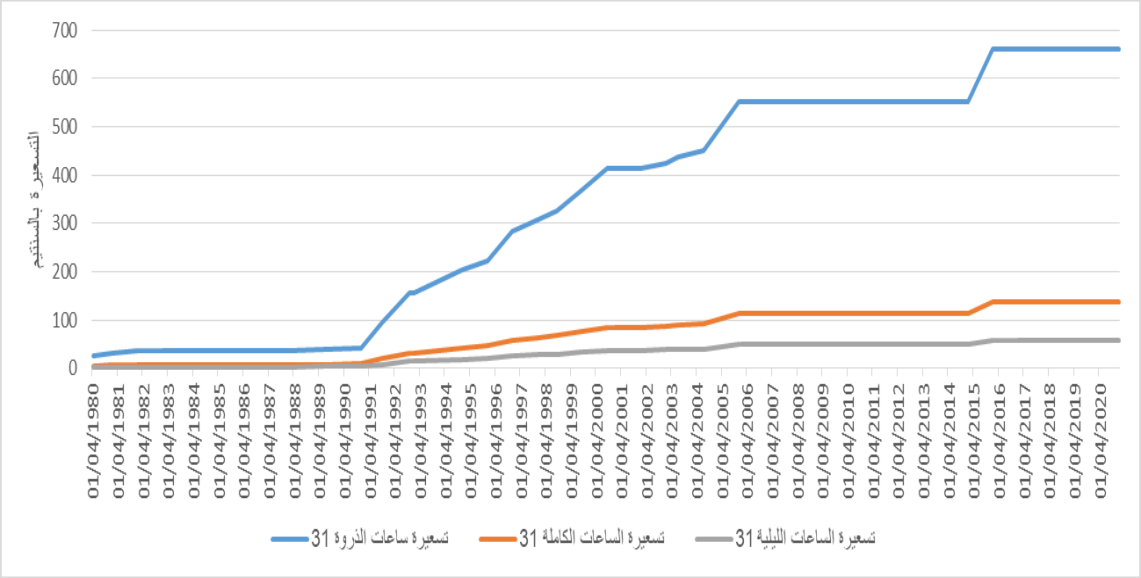

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال مراسيم وقرارات تحديد أسعار الكهرباء والغاز السنوات (1980-2015)

الشكل (1) تطور عناصر التسعيرة الثلاثية للضغط العالي المجموعة B 1980-2020

يظهر الشكل محاولة الهيئات الجزائرية التي كانت قبلا الحكومة والآن لجنة ضبط الكهرباء والغاز للزيادة في تسعيرة الكهرباء لكن بوتيرة جد بطيئة في السنوات الأولى، للتسارع بعد التسعينيات مع انتهاج سياسة التعديل الهيكلي، خصوصا فيما يتعلق بساعات الذروة والتي تتميز بالاستهلاك الكبير للكهرباء (باستثناء الفترة 1982-1989، 2005-2015 و2015-2021 كانت التسعيرات مجمدة)، خاصة وأن القطاع المعني هنا هو القطاع الصناعي أي المركبات الصناعية الكبرى، التي لابد لها من ترشيد استهلاكها خاصة كما أن هذه التسعيرات لا تعكس حتى تكاليف الإنتاج وتكلف الدولة مبالغ باهضة.

أما المعنيين بالضغط العالي المجموعة A (HTA) فهم من يتم تزويدهم بضغط أقل أو يساوي 30 كيلو فولط وقوة قصوى تقدر بـ 15000 كيلوواط (PME، PMI، التجهيزات العمومية والخدمات)، حيث يخيرون بين التسعيرة الثلاثية (التسعيرة 41: ساعات الذروة -الكاملة -الليلية) والتسعيرة الثنائية (التسعيرة 42: ساعات الذروة – خارج ساعات الذروة، التسعيرة 43: الليل-النهار) والتسعيرة البسيطة (التسعيرة 44: المركز الوحيد).

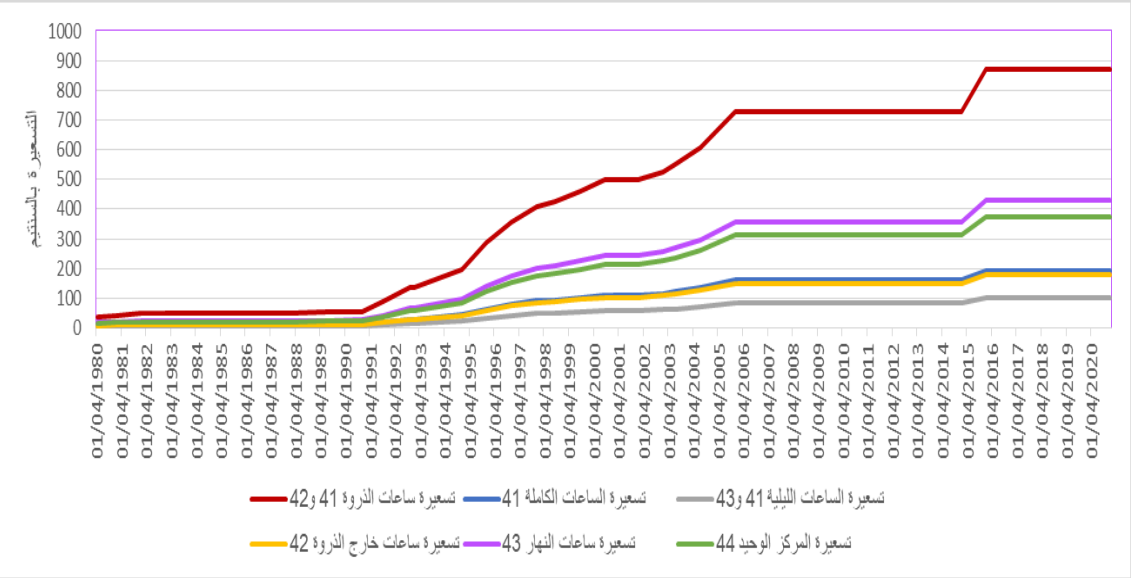

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال مراسيم وقرارات تحديد أسعار الكهرباء والغاز السنوات (1980–2015)

الشكل (2) تطور عناصر التسعيرة الثلاثية، الثنائية والبسيطة لمستهلكي الضغط العالي المجموعة A 1980–2020

يخلص الشكل أعلاه إلى نفس نتائج الشكل السابق والفرق الوحيد هو أن القطاع المعني هو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجهيزات العمومية. فيما يخص زبائن الضغط المنخفض BT فيمثلون الفئة التي تستهلك 380/220 فولط الذي يتم رفعه تدريجيا إلى 400/230 فولط، حيث يمكن هنا للزبون الاختيار بين ثلاث تسعيرات: التسعيرة الثلاثية (التسعيرة M51 والتسعيرة NM51: ساعات الذروة – الكاملة –الليلية) والتسعيرة الثنائية (التسعيرة M52 والتسعيرة NM52: ساعات الذروة – خارج ساعات الذروة، التسعيرة M53 والتسعيرة NM53: الليل – النهار) التسعيرة التصاعدية (التسعيرة M54 والتسعيرة NM54: المركز الوحيد)، وتختلف هذه التسعيرة بين الاستهلاك المنزلي والاستهلاك غير المنزلي.

وينقسم الاستهلاك المنزلي إلى أربعة شرائح، حيث تضم الشريحة الأولى الكميات المستهلكة التي لا تتجاوز 41.67 كيلوواط/الشهر، أما الشريحة الثانية فتخص الكميات المستهلكة التي تتجاوز 41.67 كيلوواط/الشهر وأقل أو تساوي 83.33 كيلوواط/الشهر، والشريحة الثالثة تتعلق الكميات المستهلكة التي تتعدى 83.33 كيلوواط/الشهر وأقل أو تساوي 333.33 كيلوواط/الشهر، لتتضمن الشريحة الرابعة الكميات المستهلكة التي تتجاوز 333.33 كيلوواط/الشهر (أكبر من 4000 كيلوواط/السنة).

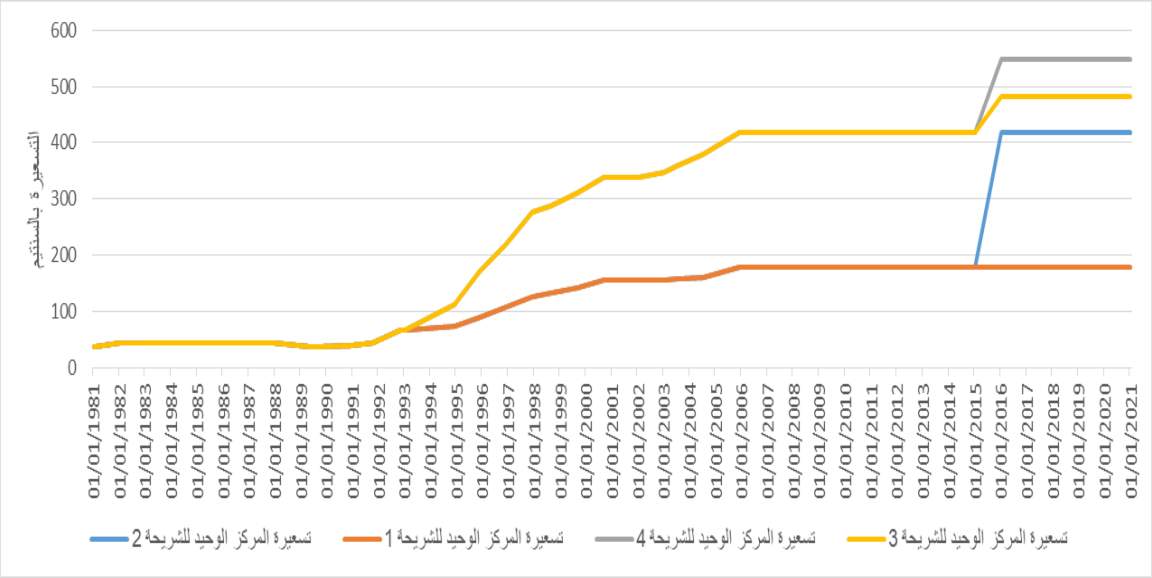

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال مراسيم وقرارات تحديد أسعار الكهرباء والغاز

الشكل (3) تطور التسعيرة التصاعدية 1981-2021

من خلال الشكل أعلاه يظهر جليا أنه منذ سنة 1981 كان مستهلكي الضغط المنخفض مجملين في شريحة واحدة إلى غاية سنة 1994 حيث تم تقسيمهم إلى شريحتين، وبالتالي بداية تبني التسعيرة التصاعدية، ومع سنة 2016 تم إضافة شريحتين لتصبح هناك أربع شرائح وبالتالي التوجه لعدالة أكثر، كما نلاحظ الزيادة المستمرة في التسعيرة (باستثناء الفترة 1982-1989، 2005-2015 و2015-2021 كانت التسعيرات مجمدة) لكن بوتيرة أقل في الشرائح الدنيا التي تعكس استهلاك الفئات ذات الدخل الضعيف فهي تتميز بطابعها الاجتماعي، في حين أنه كان الهدف من الارتفاع المستمر للتسعيرة في الشريحتين 3 و4 المتضمنتين المستهلكين الكبار هو حثهم على التحكم في استهلاكهم وتفادي تبذير الكهرباء.

وفيما يتعلق بالاستهلاك غير المنزلي فهو ينقسم إلى ثلاث شرائح، حيث تخص الشريحة الأولى الكميات المستهلكة التي لا تتجاوز83.33 كيلوواط/الشهر (1000 كيلو واط /السنة)، الشريحة الثانية تضم الكميات المستهلكة التي تتجاوز 83.33 كيلوواط/الشهر وأقل أو يساوي 333.33، أما الشريحة الثالثة فتضمن الكميات المستهلكة التي تتجاوز 333.33 كيلوواط/الشهر (أكبر من 4000 كيلوواط/السنة).

5. دراسة مقارنة لتسعيرة الكهرباء

تختلف التسعيرة العمومية للكهرباء من دولة لأخرى سواء فيما يخص مركباتها وطريقة حسابها والمعايير المتبعة أو كيفية تنظيمها ومدى تعبيرها عن التكاليف الحقيقية لها، كما يختلف تواجدها في الدول حسب مدى تحرير السوق حيث يتقلص مفهومها ويحل محله السعر في الدول التي فتحت مجالها للمنافسة كما هو الحال بالنسبة لفرنسا، وفيما يلي سيتم دراستها في مصر كدولة لها نفس خصائص الجزائر لأنهما مازالتا في مرحلة انتقالية، وفي فرنسا كدولة تخضع لنظام السوق على وجه المقارنة.

5. 1. التسعيرة العمومية للكهرباء في مصر

كانت مصر من بين الدول السباقة في النهوض بقطاع الكهرباء خاصة بعد الاضطرابات السياسية التي أثرت على الجانب الاقتصادي، حيث قامت باتباع سياسة الرفع التدريجي للدعم من خلال التعديل السنوي لتسعيرات الكهرباء منذ 2015، والتي بالرغم منها تعد التسعيرة العمومية للكهرباء في مصر من بين أرخص التسعيرات في العالم وهذا نتيجة اهتمام الدولة بالقطاع والتوسع في إنشاء محطات توليد الكهرباء وتدعيم الغاز الطبيعي والاهتمام المتزايد بالطاقة الشمسية التي تعد مصدرا من مصادر الطاقة المتجددة (الشركة القابضة لكهرباء مصر، 2019).

وقد تم تقسيم شبكة التسعير في مصر حسب الجهد إلى الجهد الفائق (132 – 220 كيلو فولط)، الجهد العالي (66-33 كيلو فولط)، الجهد المتوسط (11-22 كيلو فولط) والجهد المنخفض (380 فولط)، فضلا عن تقسيم الجهد المنخفض إلى استهلاك منزلي واستهلاك تجاري كل منهما حسب الشرائح مما يضمن عدالة اجتماعية أكثر، أما معاييرها الزمنية فهي تفصل بين ساعات خارج الذروة وساعات داخل الذروة فقط، إضافة لوجود الجزء الثابت المتمثل في مقابل خدمة العملاء التي تتغير حسب الفئات (جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، 2020).

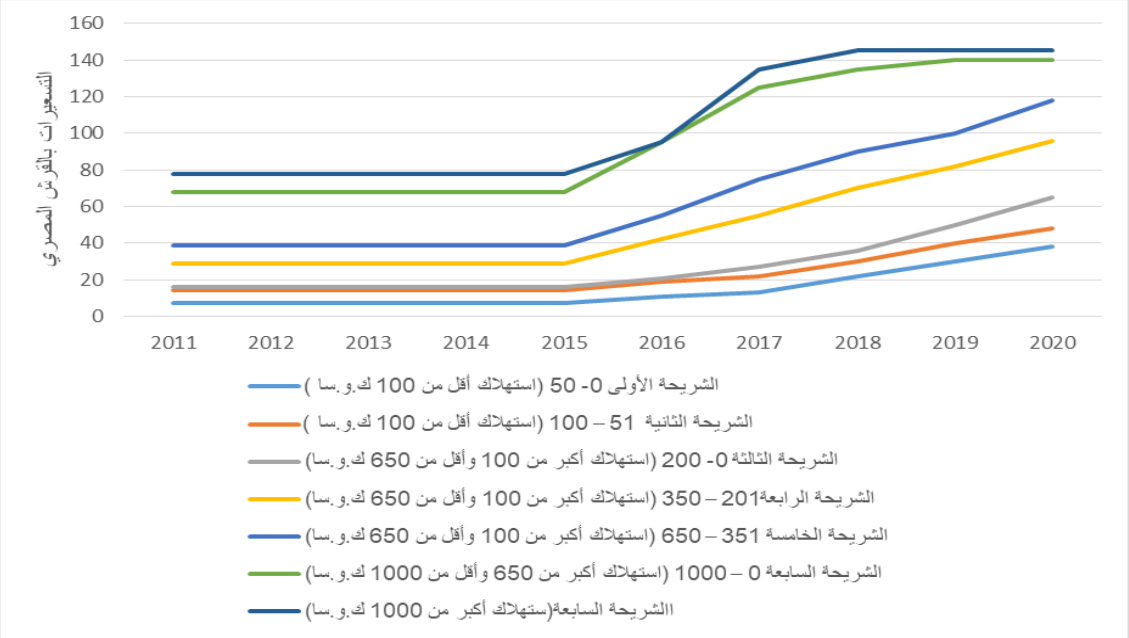

المصدر: من إعداد الباحثة من خلال منشورات جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك.

الشكل (4) تطور تسعيرة الكهرباء للاستهلاك المنزلي في مصر 2011-2020

من خلال الشكل نجد أن تسعيرات الكهرباء بالنسبة لكل الشرائح عرفت ارتفاعا ملحوظا إلا أن هذا الارتفاع كان بوتيرة أكبر بالنسبة للشرائح الأخيرة، ذلك أن الشرائح الأولى تعكس فئات اجتماعية حساسة والزيادة في تسعيراتها بشكل ملحوظ يمكن أن يؤدي إلى نتائج وخيمة سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي.

5. 2. تسعيرة الكهرباء في فرنسا

تبنت فرنسا منذ سنة 1996 سياسة تحرير السوق واعتبار سلعة الكهرباء كأي سلعة خاضعة لقانون العرض والطلب بهدف التخلص من عبء التكلفة على ميزانية الدولة، حيث كانت تسمى تسعيرة الكهرباء في فرنسا بتسعيرة استعمال الشبكات العمومية للكهرباء TURPE ولذلك اتخذت لجنة ضبط الكهرباء منهج مشتق من قيم

Shapley للوصول إليها من خلال تحديد تكاليف الساعة، حيث تبنى التسعيرة على أساس منحنى التكاليف بدلالة مدة الاستعمال، ووفق أربعة مؤشرات هي ساعات الذروة، الساعات الأقل ازدحاما، الشتاء والصيف، وتتكون هذه التسعيرة من جزأين أساسيين القوة والطاقة (Dominique, J et al، 2016، ص 4).

إن سعر الكهرباء سواء كان تسعيرة محددة أو متروكا للسوق فهو يتضمن:

- **تكاليف الشبكة réseau** يمثل جزء تسعيرة البيع المنظمة TRV التي تغطي تكاليف الإيصال المحسوبة وفق تسعيرة استعمال الشبكات العمومية للكهرباء TURPE 5، وهي تكاليف متماثلة بين العارضين كتكاليف الدخول للشبكة (التي تحدد تسعيراتها لجنة ضبط الطاقة CRE).
- **تكاليف التموين fourniture** جزء من تسعيرة البيع المنظمة يهدف لتغطية تكاليف إنتاج وتسويق الكهرباء، وهي تمثل تكاليفا متغيرة بين العارضين كتكاليف إنتاج وتسمح بتمييز سعره عن بقية الأسعار.

بالإضافة لبقية الرسوم التي تفرضها الدولة كالمساهمة الجزافية للإيصال CTA، الرسوم على الاستهلاك النهائي للكهرباء TCFE، المساهمة في الخدمة العمومية للطاقة CSPE، الرسم على القيمة المضافة TVA.

للإشارة أنه قبل فتح قطاع الكهرباء على المنافسة كان هناك تسعيرات البيع المنظمة TRV وهي التسعيرات التاريخية حيث تم تقسيمها حسب الطاقة المسجلة إلى (Marty، 2007، ص 92):

- التسعيرات الزرقاء لطاقة تتراوح بين 6 و36 KVA.
- التسعيرات الصفراء لطاقة تتراوح بين 36 و250 KVA وفق ضغط منخفض، وهي تأخذ بعين الاعتبار موسمين صيف وشتاء، وساعات الكاملة وخارج الساعات الكاملة ليكون هناك أربع أسعار.
- التسعيرات الخضراء لطاقة تتجاوز 250 KVA وفق ضغط متوسط ومرتفع، من خلال أربعة استعمالات وخمس فترات تسعيرية.

لكن مع الوقت أصبح المستهلك مخير بين تسعيرة بيع الكهرباء المنظمة التي يعرضها المتعامل التاريخي EDF والمؤسسات المحلية للتوزيع وسعر السوق الذي تعرضه المؤسسات الخاصة، كما تم إنهاء العمل بالتسعيرات الصفراء والخضراء للمهنيين ابتداءا من 01 جانفي 2016.

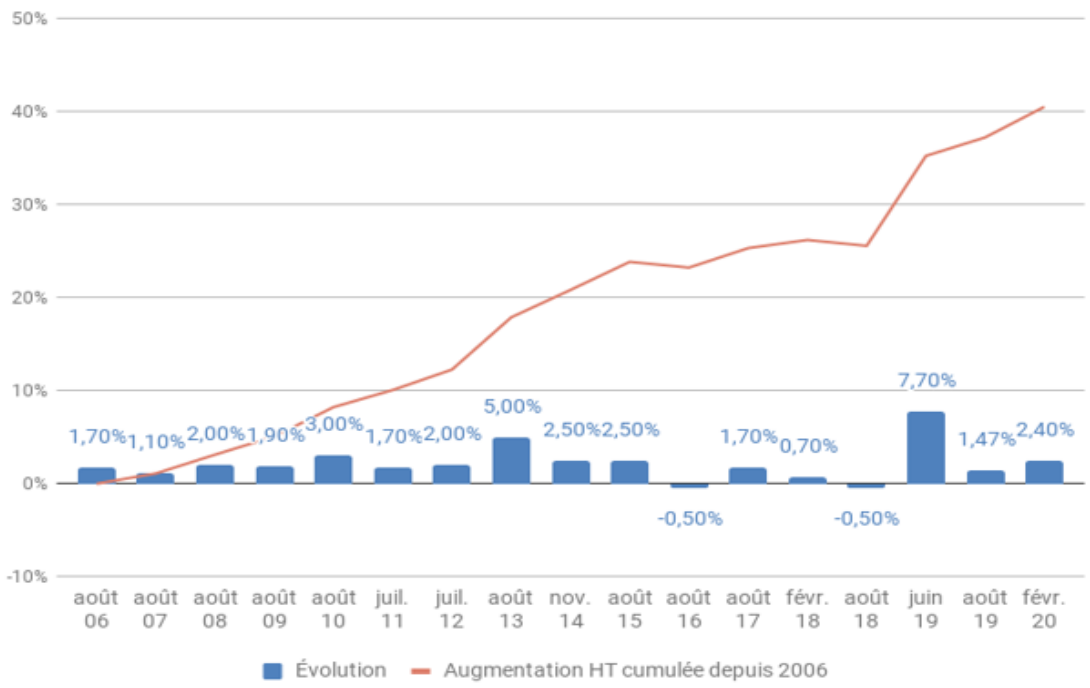

المصدر: (CRE، 2021)

الشكل رقم (5) تطور متوسط التسعيرة المنظمة للكهرباء خارج الرسوم 2006-2020

من خلال الشكل أعلاه نجد أن التسعيرة المنظمة في فرنسا قد ارتفعت عموما بنسبة 40% على مدار 15 سنة، وبشكل أدق فإن ارتفاعها كان محتشما في السنوات الأولى منذ 2006 لكن تم تدارك الارتفاع سنة 2013 بعد عزم الحكومة على سد أكثر للتكاليف وتخفيف عجز شركة كهرباء فرنسا بنسبة ارتفاع 5% تلتها 2.5% على التوالي في سنتي 2014 و2015، أما الفترة من 2016 إلى 2018 فقد عرفت استقرارا نسبيا في الأسعار حيث لم تتعدى نسبة الزيادة 2% خاصة بعد قرار تجميد رفع الأسعار سنة 2018 نتيجة مظاهرات السترات الصفراء إلى غاية 2019 تم رفع الأسعار مجددا بنسبة كبيرة لتدارك خسارة السنة الماضية، كما تم رفع تسعيرة الكهرباء ابتداءا من 02 فيفري 2020 بنسبة 2.4% لتعويض ارتفاع تكاليف التموين، فتكاليف الكهرباء في ارتفاع مستمر.

5. 3. مقارنة تحرير تسعيرة الكهرباء بين الجزائر مصر وفرنسا

مع نهاية سنة 1970 بدأ فتح أسواق الكهرباء على المنافسة في الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة مع التطور التكنولوجي الذي سمح بالفصل بين نشاط انتاج، نقل وتوزيع الكهرباء، ليتم الانتقال تدريجيا من احتكار مندمج عموديا إلى أسواق حرة يستطيع فيها المستهلك النهائي اختيار مونه بالكهرباء بكل حرية، إلا أن هذا التوجه في الجزائر كان مفروضا نتيجة ضغوط صندوق النقد الدولي بعد اللجوء إلى الاستدانة الخارجية ، فصدرت عدة قوانين تؤطر ذلك منها قانون الأسعار رقم 12/89، القانون رقم 01/02 الذي فتح نشاط إنتاج الكهرباء على المنافسة، وبعدها قانون المنافسة الامر 03/03 (Yacef. et al، 2008، ص 5).

الجدول (1) مقارنة تسعيرة الكهرباء بين كل من الجزائر، مصر وفرنسا

معايير المقارنة	الجزائر	مصر	فرنسا
جهة تحديد التسعيرة	لجنة ضبط الكهرباء والطاقة CREG (2002)	جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك Egypt ERA (1997)	لجنة ضبط الطاقة CRE بالنسبة للتسعيرة المنظمة لـ EDF أما بقية الأسعار فهي خاضعة لقانون العرض والطلب (2000)
مركبات التسعيرة	الإتاوة الثابتة + الجزء المتعلق بالقوة + الجزء المتعلق بالطاقة	مقابل خدمة العملاء + الجزء المتعلق بالقوة + الجزء المتعلق بالطاقة	الاشتراك السنوي+ الجزء المتعلق بالقوة + الجزء المتعلق بالطاقة
تصنيف التسعيرة	- الضغط العالي A - الضغط العالي B - الضغط المنخفض (الاستعمال المنزلي- الاستعمال غير المنزلي)	- الضغط العالي - الضغط المتوسط - الضغط المنخفض - الاستعمالات المنزلية - الاستعمالات التجارية	- التسعيرة القاعدية - التسعيرة وفق الساعات الكاملة وخارج الساعات الكاملة
الإنتاج	شركة سونلغاز + المنتجين المستقلين	الشركة القابضة كهرباء مصر +المنتجين المستقلين	شركة كهرباء فرنسا EDF مع عدة شركات منافسة
دعم الكهرباء	6 مليار دولار أي 2.73% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2017 (CREG, 2018)	78.6 مليار جنيه مصري أي 7% من الناتج المحلي عام 2013	-
نقل الكهرباء	الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء GRTE	الشركة المصرية لنقل الكهرباء EETC	شبكة نقل الكهرباء RTE التابعة لـ EDF جزئيا
توزيع الكهرباء	الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز SADEG التابعة لشركة سونلغاز	عدة شركات مملوكة جزئيا من طرف الشركة القابضة كهرباء مصر	ENEDIS التابعة لـ EDF و162 مؤسسة محلية للتوزيع ELD

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول نجد أن كلا من الدول الثلاث قد خطت الخطوة الأولى لتحرير سوق الكهرباء وهي إنشاء هيئة ضبط القطاع كهيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية تعمل على ضمان السير التنافسي والشفاف لسوق الكهرباء، أما الخطوة الثانية وهي الفصل بين نشاطات الإنتاج، النقل والتوزيع، فهي تختلف بين الدول الثلاث، حيث نجدها تتعلق بتاريخ الشركة المنتجة في حد ذاتها، ففي الجزائر ظهر هذا الفصل بعد تحول شركة سونلغاز إلى شركة ذات أسهم وتقسيمها سنة 2004 إلى فروع حسب نشاطاتها القاعدية (إنتاج الكهرباء SPE، نقل الكهرباء GRTE، إدارة النظام

الكهربائي OS، نقل الغاز GRTG، توزيع الكهرباء والغاز SADEG)، وهو ما يعني بداية التخلي عن الاندماج العمودي (SONELGAZ، 2020).

كما نجد أنه بالرغم من فتح نشاط الإنتاج على المنافسة في الجزائر(الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE وشركة الكهرباء والطاقات المتجدد SKTM بالإضافة إلى الشركات بالشراكة مع سونلغاز) مع إبقاء الاحتكار الطبيعي لنقل الكهرباء وتوزيعه (الشركة الجزائرية لتسيير شبكة نقل الكهرباء GRTE، الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز SADEG) (وزارة الطاقة، 2019)، إلا أن المسيطر على السوق يبقى شركة سونلغاز بفروعها، ولم تعط هذه التجربة ثمارها كما كان متوقعا لها بالرغم من إنشاء شركات انتاج مع متعاملين اقتصاديين جزائريين وأجانب (الاتحاد العربي للكهرباء، 2017، ص 35).

ونفس الشيء بالنسبة لمصر لكن بنوع من التقدم في الإجراءات والصرامة فيها أنشأت الشركة القابضة لكهرباء مصر سنة 2000 مع الفصل بشكل قانوني بين توليد ونقل الكهرباء، فقامت بإنشاء 6 شركات لإنتاج الكهرباء بعد فتح المجال للقطاع الخاص الذي ساهم حتى سنة 2003 بـ 10% من الإنتاج، وشركة واحدة لنقله (الشركة المصرية لنقل الكهرباء EETC)، كما ظهرت عدة شركات لتوزيعه مدمجة عموديا، غير أن العرض يبقى على العموم في يد الجهات الحكومية مقارنة مع منتجي الطاقة المستقلين. وبالنسبة فرنسا فقد كان الفصل العمودي أول خطوة سنة 1999، ليظهر إلى جانب المتعامل التاريخي EDF عدة منافسين في المجال (منها CNR، SNET، SHEM، GEG) مع احتكار نقل الكهرباء من قبل شركة RTE، وفيما يخص التوزيع تسيطر 7 شبكات على 98% من التوزيع على رأسها ENEDIS (95% من التدفقات)، و162 مؤسسة محلية للتوزيع ELD (Angelier، 2005، ص ص 21-22).

وعلى عكس الجزائر التي تجمد تعديل تسعيرة الكهرباء منذ 2015 محاولة الدعم المستمر لتغليب الأهداف الاجتماعية وبالتالي عدم عكسها للتكاليف الحقيقية لها في مواجهة المستهلك، فإن مصر شرعت في تحرير سوق الكهرباء بشكل مبكر (1996) متبعة سياسات خفض العجز الميزاني الذي وصل إلى 163 مليار جنيه خاصة وأن سعر متوسط تكلفة إنتاج الكيلو واط ساعي كان 47.4 قرش مقارنة مع سعر البيع الذي كان 22.6 قرش، فقامت بالرفع المتتالي لتسعيرات الكهرباء في إطار خطة ترشيد دعم الكهرباء ورفع الدعم تدريجيا عن هذه السلعة حتى تعكس التكاليف الفعلية وفق استراتيجية الطاقة المستدامة المتكاملة التي أطلقتها وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة سنة 2015، لتكون مع مطلع عام 2025 قد رفعت نهائيا الدعم (حسن،ش. العقيل،ت. والسلماوي،ح، 2020، ص 3).

6. التحليل

تميزت مستويات تسعيرات الكهرباء في الجزائر بالاستقرار منذ سنة 1980، إلى غاية سنة 1989 حيث شرعت الدولة في المراجعة الدورية لها محاولة تقريبها من تكاليفها الحقيقية المكلفة، وقد تم اتباع هذه السياسة نتيجة أزمة النفط ودخول الدولة في مشاكل أعباء الدين الخارجي، وكان الحل اللجوء للاقتراض من صندوق النقد والبنك الدوليين، حيث فرض صندوق النقد الدولي شروطا كان من بينها تخفيف النفقات العمومية وتحرير الأسعار في إطار اتفاقية ماي 1989، وأصبحت الجزائر مجبرة على مراجعة تسعيرات الكهرباء من أجل رفع الدعم المثقل لميزانية الدولة تدريجيا، ليظهر هذا التوجه جليا بعد الاتفاقية الثانية معه في جوان 1991 التي أصرت على تحرير الأسعار ورفع سياسة الدعم، لتليها اتفاقيات 1994 و1995و التي تضاعفت نتيجتها تسعيرات الكهرباء. وقد استمر هذا التطور إلى غاية سنة 2005 أين تم

تجميدها من جديد إلى غاية سنة 2016، حيث اتخذت الدولة عدة إصلاحات الاقتصادية بعد انخفاض أسعار النفط المتتالية بداية من سنة 2011، من بينها مراجعة أسعار الموارد الطاقوية، لكن منذ ذلك الحين لم يتم أي تعديل.

وبالتالي نجد أن الجزائر تتخذ إجراءات التحرير ورفع الدعم كلما فرضت عليها، نتيجة أزمات اقتصادية ثم تعود إلى المحافظة على استقرار التسعيرات لأهداف اجتماعية وسياسية، وبالتالي لاتزال تسعيرات الكهرباء جد منفصلة عن تكاليف الإنتاج، حيث يكلف الكيلوواط ثلاثة أضعاف التسعيرة المقررة، ومع العلم أن أكثر من 98% من إنتاج الكهرباء مصدره الغاز الطبيعي، فإن شركة سوناطراك تمنح سعرا تفاضليا لشركة سونلغاز المقدر بـ 10.78 دج للوحدة الحرارية، وهو يعد أقل بعشر مرات مقارنة بالسعر الدولي للغاز، على عكس مصر التي شرعت في سياسة صارمة ولارجعية لرفع التسعيرات منذ سنة 2015، ذلك لتغليبها للأهداف الاقتصادية عن تلك الاجتماعية بالرغم من أن مصادرها محدودة في الغاز الطبيعي مقارنة مع الثروات التي تملكها الجزائر، أما فرنسا فنجدها تبنت نهجا صارما للتحرير وتركت الساحة لقوى السوق الكفيلة بتحقيق التوازن دون أي تدخل للدولة (الفكر الليبرالي).

وفي الأخير نجد أن توجه الجزائر لاقتصاد السوق وتحرير الأسعار كان نتيجة أزمات اقتصادية وشروط مفروضة من قبل المؤسسات العالمية، فهي تتبنى استراتيجية تفضيل الأهداف الاجتماعية (تمتد لأهداف سياسية) عن الأهداف الاقتصادية، وهو ما يفسر استمرار البقاء في مرحلة انتقالية بين سوق اشتراكي وسوق حر رغم السياسات المنتهجة والتي تبقى مرنة وغير صارمة، وربما كان ذلك بسبب عدم اقترانها بإرادة سياسية قوية.

7. الخلاصة

نظرا للأهمية التي توليها الدول لقطاع الكهرباء ومؤسساته، توجهت الجزائر كغيرها من الدول نحو النهوض به ورفع انتاجيته من خلال استثمارات كبرى خاصة فيما يتعلق بالطاقات المتجددة، كما سعت في هذا الإطار للانتقال من فكرة الكهرباء كخدمة عمومية تهدف الدولة من خلالها لإشباع الرفاهية الاجتماعية باعتبارها سلعة تتعلق بقطاع حساس يتطلب أموال طائلة لإنشاء وتنمية بناه التحتية، خاصة وأنها تتطلب تسعيرة عمومية موحدة تضمن عدالة اجتماعية قدر الإمكان، إلى فكرة الكهرباء كسلعة عمومية تتداول في سوق حرة بسعر يتحدد حسب الطلب والعرض مع وجود هيئة مراقبة تمنع تجاوزات الفاعلين فيه وضمان مصلحة المواطن الاجتماعية، لذا تمحورت الدراسة حول وقع التسعيرة العمومية للكهرباء في الجزائر مع دوافع تبنيها من طرف الدولة.

وقد اختلفت النظريات الاقتصادية في طريقة تحديد هذه التسعيرة، فمنهم من أقامها على أساس التكلفة الحدية لتتبع التحليل الحدي لتوازن المؤسسات الخاصة غير أنها تؤدي إلى خسائر مع خاصية عدم قابلية السلع للتجزئة، ومنهم من اتبع ميوله لمبدأ المساواة والعدالة فدافع عن تحديدها حسب التكلفة المتوسطة لكنها غير محفزة مع انعدام الربح، لتأتي قاعدة Ramsey-Boiteux (1956) والتي اهتمت بتوازن ميزانية المؤسسة حيث تحدد التسعيرة بما يفوق التكلفة الحدية لتقليل الاختلالات الممكنة. وقد لاقت هذه القاعدة انتشارا كبيرا نتيجة لإيجادها الحل الوسط للاحتكارات الطبيعية.

ومن خلال هذه الدراسة ظهر جليا احتكار صناعة الكهرباء في يد شركة سونلغاز بفروعها حتى بعد فتح المجال للقطاع الخاص في الإنتاج، وبالتالي تبقى التسعيرة العمومية الفكرة الغالبة في السوق المحتكر احتكارا طبيعيا بالمفهوم الاقتصادي مقارنة مع مصر التي كانت السباقة في هذا التحرير حيث تبنت استراتيجية دقيقة لرفع الدعم والنهوض بالبنى التحتية للقطاع وبالتالي تحميل التسعيرة العمومية بالتكاليف الحقيقية للسلعة وهو ما سيسهل عملية تحرير السوق الكلية،

أما فرنسا فقد انتهجت سياسة تحرير السوق بشكل صارم فانتقلت لتعايش التسعيرة العمومية جنبا لجنب مع الأسعار الحرة مع تواجد منافسة بين مؤسسات القطاع سواء في الإنتاج أو التوزيع في حين أن مفهومها الأدق هو سعر لأنه جرت العادة أن المتعامل التاريخي يتعامل وفق التسعيرة كما أنه مسير منقبل الدولة.

وقد لاحظنا أن التسعيرة العمومية للكهرباء في أي دولة تتطور بشكل مستمر لأنها تعد المقابل لسلعة عمومية تتطلب استثمارات كبيرة وتكاليف مختلفة تتطور مع التطور التكنولوجي خاصة مع التوجه الجديد نحو الطاقات المتجددة لتوليد الكهرباء في إطار تحقيق تنمية مستدامة، كما أن السعي المتواصل من قبل الحكومات لتحرير هذه السوق يساهم بشكل كبير في هذا التغير، خاصة وأن الاتجاه لرفع الدعم يتطلب الزيادة المتواصلة فيها.

وقد وجدنا أخيرا أن هذه التسعيرة لا تزال محتكرة من قبل الدولة التي تقوم بتحديدها بناء على اعتبارات غالبيتها اجتماعية مما جعلها لا تعكس تكاليفها الحقيقية (إنتاج+ نقل+ توزيع) حيث تقوم الدولة بدعمها بشكل مستمر لمواجهة عجزها في تغطية تكاليفها وبالتالي من حيث ذاتيتها تبقى غير قادرة على تمويل نفسها، نتيجة سعي الدولة لإعطاء الأولوية للهدف الاجتماعي وبالتالي إبقائها في متناول الجميع، على عكس ما رأيناه في فرنسا التي تغلب المصالح الاقتصادية وتترك السوق يلعب دوره في تحديدها ويكون تحقيقها للأهداف الاجتماعية من خلال سياسات أخرى كتحويلات مباشرة للفئات الحساسة. هذا ما يجعل النموذج الجزائري مختلف عن النماذج الأخرى ويؤكد ان ارتفاع الأسعار لا ينطوي تحت استراتيجية تحرير السوق وإنما تسعيرة الكهرباء لا تزال منفصلة عن تكاليف الإنتاج وتخضع للتوجهات الاجتماعية للدولة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- الاتحاد العربي للكهرباء. (ديسمبر, 2017). كهرباء العرب. (26)، ص 35.
- الشركة القابضة لكهرباء مصر. (2019). *التقرير السنوي 2018-2019*.
- حجازي، م، س. (2000). *مبادئ الاقتصاد العام : الضرائب والموازنة العامة*. الدار الجامعية للطباعة والنشر. بيروت.
- جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك. (2020). *تعريفة العام المالي 2020-2021*. تم الاسترداد من http://egyptera.org/ar/Tarrif2020.aspx.
- حسن،ش. العقيل،ت. والسلماوي،ح. (2020). *تحرير قطاع الكهرباء في جمهورية مصر العربية: الملامح والتحديات والفرص المتاحة لتحقيق تكامل الأسواق*. مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية، السعودية.
- *وزارة الطاقة*. (2019). تم الاسترداد من https://www.energy.gov.dz/?rubrique=electricite-et-gaz.
- الأمر رقم 03/03. (19 06، 2003). *المتعلق بالمنافسة. المعدل والمتمم بالقانون 12/08 الصادر في 25 جوان 2008*.
- المرسوم رقم 96/80. (30 03، 1980). *المتضمن تحديد تسعيرات الكهرباء والغاز*.
- المرسوم التنفيذي رقم 182/05. (18 05, 2005). *المتعلق بضبط التسعيرات وتعويض نشاطات نقل، توزيع والمتاجرة بالكهرباء والغاز*. الجزائر.

- المرسوم التنفيذي رقم 355/91. (05 10، 1991). *المتضمن تحديد تسعيرات الكهرباء والغاز.*
- المرسوم التنفيذي رقم 161/92. (21 04، 1992). *المتضمن تحديد تسعيرات الكهرباء والغاز.*
- المرسوم التنفيذي رقم 245/94. (10 08، 1994). *المتضمن تحديد تسعيرات الكهرباء والغاز.*
- المرسوم التنفيذي رقم 138/96. (15 04، 1996). *المتضمن تحديد تسعيرات الكهرباء والغاز.*
- المرسوم التنفيذي رقم 264/98. (29 10، 1998). *المتضمن تحديد تسعيرات الكهرباء والغاز.*
- المرسوم التنفيذي رقم 474/02. (24 12، 2002). *المتضمن تحديد تسعيرات الكهرباء والغاز.*
- قرار لجنة ضبط الكهرباء والغاز رقم CD/05-06/D. (30 05، 2005). *المتضمن تحديد تسعيرات الكهرباء والغاز.*
- قرار لجنة ضبط الكهرباء والغاز رقم CD/15-22/D. (29 12، 2015). *المتضمن تحديد تسعيرات الكهرباء والغاز.*

المراجع باللغة الفرنسية

- Abécassis,P. Btifoulier,P et Zeghni,S. (1996). *Le role de l'Etat dans la vie économique et sociale.* (é. m. S.A, Éd.) Paris: Ellipses.
- Angelier, J. P. (2005, Avril). Electricité et gaz naturel: du monopole public à la concurrence réglementée. une perspective historique. *HAL*, 1-36.
- Belmihoub, M. C. (2006). Grandeur et décadence du monopole public: Reflexion sur les changements dans la gestion des activités de service public de réseau. *Idara*(25).
- Béraud, A. (2005). Le marché, les services publics et les monopoles. *Les cahiers du CERAS*(Hors-série n° 4).
- Boyer,M. Moreaux,M. et Truchon,M. (2003). *Partage des couts et tarification des infrastructures: tarification optimale des infrasrictures communes.* Montéreal: CIRANO.
- Courbis, R. (1972). Tarifs Publics et Equilibre Economique. *Economie et Statistiques, 30*, 19-27.
- CRE. (2021). *Rapport sur l'observatoire des marchés de détail de l'électricité et du gaz naturel troisième trimestre 2019.*
- CREG. (2018). Récupéré sur http://www.creg.gov.dz/index.php/consommateurs/tarification.
- Devedjian et al. (2016). *Biens publics, biens communs : de quoi parle-t-on vraiment ?* Conseil départemental des Hauts-de-Seine, Les Entretiens Albert-Kahn Laboratoire d'innovation publique.
- Dominique, J et al. (2016). conférence sur La tarification des réseaux électriques. (pp. 1-27). Paris: Université Paris-Dauphine.
- Donijo, R. (2005). HandBook of Public Sector Economics. (M. Dekker, Éd.)
- Encaoua,D. Moreaux,M. (1987). Concurrence et monopole naturel: Une approche par la théorie des jeux. *Annales d'Économie et de Statistique*(8), 89-116. Consulté le 12 03, 2018
- Garboua,L. Montmarquette,C. et Strub,M. (2015, Décembre). La tarification des services publics : un mode de financement à privilégier au Québec. *CIRANO*.
- Gervasio Semedo .(2001) .*Economie des finances publiques* .Paris: Ellipeses Edition Marketing S.A.
- Infoelec. (2016, 10 19). *Tarifs d'électricité et de gaz.* Récupéré sur https://www.infoelec.dz/article/tarifs-delectricite-et-de-gaz.html.

- Marty, F. (2007). La privatisation des services publics : fondements et enjeux. *Regards croisés sur l'économie*(2), 90-105. doi: 10.3917/rce.002.0090
- *SONELGAZ*. (2020). Consulté le 02 18, 2021, sur https://www.sonelgaz.dz/fr/category/historique.
- Yacef. et al. (2008, mai). La concurrence dans les industries électriques. *Equilibres: La lettre de la Commission de Régulation de l'Electricité et du Gaz*(1).

الملحق رقم 1 : ملخص لشبكة التسعيرات المطبقة في الجزائر 2016

سعر الطاقة التفاعلية Prix de l'énergie réactive cDA/kvarh		سعر الطاقة النشطة cDA/KWh Prix de l'énergie active						سعر القوة DA/KW/mois Prix de la puissance		الاتاوة الثابتة دج/الشهر Redevance fixe	رمز التسعيرة Code tarif		
علاوة Bonus	خصم Malus	المركز الوحيد Poste unique	ساعات النهار jour	خارج ساعات الذروة hors pointe	ساعات الليل Nuit	الساعات الكاملة Pleine	ساعات الذروة pointe	الممتصة Absorbée	المتاحة Mise à disposition				
6.20	31.01	–	–	–	59.03	136.62	660.85	189.46	37.93	505 413.28	**31**	تسعيرات الضغط العالي المجموعة **B**	
6.20	31.01	136.94	–	–	–	–	–	505.38	100.94	505 413.28	**32**		
9.11	45.53	–	–	–	102.40	193.76	872.02	116.15	25.85	38 673.35	**41**	تسعيرات الضغط العالي المجموعة **A**	
9.11	45.53	–	–	180.64	–	–	872.02	180.58	38.70	515.65	**42**		
9.11	45.53	–	428.30	–	102.40	–	–	154.56	38.70	515.65	**43**		
9.11	45.53	375.62	–	–	–	–	–	180.58	38.70	515.65	**44**		
–	–	811.47	–	–	120.50	216.45	811.47	–	29.85	286.44	**51M**	حسب المراكز الساعية	تسعيرات الضغط المنخفض استهلاك منزلي
–	–	811.47	–	178.07	–	–	811.47	–	29.85	66.40	**52M**		
–	–	–	486.98	–	120.50	–	–	–	14.81	66.40	**53M**		
–	–	177.87	–	–	–	–	–	–	4.37	–	**54M الشريحة1**	التسعيرة التصاعدية	
–	–	417.89	–	–	–	–	–	–	4.37	–	**54M الشريحة2**		
–	–	481.20	–	–	–	–	–	–	4.37	–	**54M الشريحة 3**		
–	–	547.96	–	–	–	–	–	–	4.37	–	**54M الشريحة 4**		
–	–	–	–	–	120.50	216.45	811.47	–	29.85	286.44	**51NM**	حسب المراكز الساعية	تسعيرات الضغط المنخفض استهلاك غير منزلي
–	–	–	–	178.07	–	–	811.47	–	29.85	66.40	**52NM**		
–	–	–	486.98	–	120.50	–	–	–	14.81	66.40	**53NM**		
–	–	417.89	–	–	–	–	–	–	4.37	–	**54NM الشريحة 1**	التسعيرة التصاعدية	
–	–	481.20	–	–	–	–	–	–	4.37	–	**54NM الشريحة 2**		
–	–	547.96	–	–	–	–	–	–	4.37	–	**54NM الشريحة 3**		